الخصخصه وسيله للتصحيح الاقتصادي وإعادة الهيكله والتحول الى اقتصاد السوق

د. رواء زكي يونس الطويل
استاذ مساعد/ قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية/ مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

ملخص:

إن لتراجع مستوى الاداء والكفاءة الاقتصاديه لمشاريع القطاع العام واثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، والتي اهم مظاهرها، العجز في الموازنات العامه، عجز الموازين الجاريه وانخفاض الاحتياطيات، ارتفاع نسبه البطاله او تزايد حجمها، ارتفاع نسبه التضخم، تدهور اسعار صرف العملات الوطنيه، اختلالات في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجيه وتزايد اعبائها، انخفاض الانتاجيه في المشاريع العامه، عدم صلاحيه النظام الضريبي وتخلفه، ادى ذلك الى الدعوة الى التصحيح وإعادة الهيكله والتحول الى اقتصاد السوق، وقد يساعد النظام الاقتصادي العالمي في تخفيض الاعباء الناجمه او قد تؤدي الى زيادتها وتفاقمها خصوصا وان النمو الاقتصادي العالمي يتصف بعدم الاستقرار.

المقدمه

يرى بعض الاقتصاديين ان الخصخصة وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق عملية ضرورية تهدف الى خفض الاختلالات البنيوية او ازالتها من الاقتصاد مهما كان نوعها داخلية او خارجية، بينما يرى البعض الاخر ان هذه المصطلحات مرتبطة بالتقشف وشد الاحزمة، وسوف تؤدي الى الانكماش.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والخصخصة هي إحدى سياسات التصحيح وإعادة الهيكلة اللازمة لتحقيق التنمية واستمرارها، وقد برزت الخصخصة في إطار تحول استراتيجية التنمية من النموذج الشمولي المخطط الى النموذج الحر الذي يعتمد الية السوق، والسبب في هذا الشمول هو النتائج التي حققها النموذج الشمولي المخطط والتي حققت بعض المكاسب وخاصة في مجال انجاز البنية الاساسية وإقامة بعض الصناعات التحويلية وتحسين مستوى المعيشة، إلا ان اتساع نطاق القطاع العام ادى الى تهميش القطاع الخاص.

إن لتراجع مستوى الاداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام واثر ذلك في النمو الاقتصادي، وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني[1]، والتي اهم مظاهرها، العجز في الموازنات العامة، عجز الموازين الجارية وانخفاض الاحتياطيات، ارتفاع نسبة البطالة او تزايد حجمها، ارتفاع نسبة التضخم، تدهور اسعار صرف العملات الوطنية، اختلالات في القطاع المصرفي وقطاع التجارة، ارتفاع حجم الديون الخارجية وتزايد اعبائها، انخفاض الانتاجية في المشاريع العامة، عدم صلاحية النظام الضريبي وتخلفه[2]، ادى ذلك الى الدعوة الى التصحيح وإعادة الهيكلة والتحول الى اقتصاد السوق، وقد يساعد النظام الاقتصادي العالمي في تخفيض الاعباء الناجمة او قد تؤدي الى زيادتها وتفاقمها خصوصا وان النمو الاقتصادي العالمي يتصف بعدم الاستقرار.

تفيد اهمية البحث ان التدويل الاقتصادي وعولمة الاقتصاد قد اصبحا واقعا ملموسا، تشير العولمة الى تطلع فلسفي وسياسي واقتصادي كشكل من اشكال الاستيعاب الثقافي والدمج الحضاري والغاء الخصوصية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاقتصادية لتتخطى حدود النزعة القومية وقياداتها رباعية الشكل متمثلة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والشركات متعددة الجنسيات ومنظمة التجارة العالمية[3].

كما ان مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، هي التي اطلقت الدعوة للسياسات التصحيحية والتحول الى اقتصاد السوق، وتعظيم دور القطاع الخاص وتحجيم القطاع العام ودور الدولة في النشاط الاقتصادي مع التركيز على الجانب المالي النقدي باعتباره جوهر المشكلة[4].

وقد ادركت الاقتصادات العربية اهمية الانفتاح على الخارج، والاندماج مع الاقتصاد العالمي، من خلال السياسات التجارية المتبعة في معظم البلدان العربية، وسعى عدد متزايد منها للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة التي انبثقت عن اتفاقيات الغات بعد انتماء جولة اورغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف في عام 1994. وقد اقتصرت عضوية الدول العربية في الغات على تونس والكويت ومصر والمغرب وموريتانيا وانضمت كل من الامارات والبحرين وقطر الى عضوية المنظمة العالمية للتجارة، وتبعتها كل من الاردن والجزائر والسعودية والسودان للانضمام الى المنظمة[5].

وقد شهدت الاقتصادات العربية جهودا وثيقة لتحرير التجارة الخارجية ونظم الصرف وجعل الانظمة المتعلقة بها اكثر شفافية[6]، واستطاعت بعض البلدان العربية من خلال برامج التخصيص، حيث تم إدخال التوازن في المعاملة بين القطاعين الخاص والعام، تحديد سعر

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الصرف وصولا به، في بعض البلدان الى تحقيق قابلية عملاتها للتحويل[7].

يهدف البحث الى دراسة حتمية الخصخصة حيث برزت الخصخصة كإحدى الوسائل الناجحة المعاصرة في إطار إصلاح القطاع العام وإعادة الهيكلة لتحسين الاداء الاقتصادي لقطاعات الدولة، إلى جانب رفع كفاءة استخدام الموارد البشرية والطبيعية والمالية وتحسين فعالياتها المختلفة، وتتحقق الخصخصة وفق اسلوبين هما الخصخصة التلقائية والخصخصة البنيوية[8]

تتلخص الخصخصة التلقائية في تشجيع القطاع الخاص افرادا او مؤسسات، ودعمه بشكل يؤهله لزيادة ثقله في الاقتصاد الوطني، على ان لاتؤثر هذه العملية في وضعية الانشطة التي يضطلع بها القطاع العام. ويعتمد هذا الاسلوب اساسا على تنفيذ الدولة لوسائل تحفيزية تشجع المبادرات لافراد ومؤسسات القطاع الخاص، مع تهيئة القاعدة الاقتصادية الملائمة لنمو هذا القطاع، وذلك باطلاق قوى السوق وتهيئة الوسائل الملائمة للاستثمار والانتاج في مؤسساته المختلفة، ويلاحظ ان تنفيذ هذه المتطلبات يتطلب فترة زمنية طويلة، وبالذات ما يكفي من الزمن لقيام جميع المؤسسات الحكومية والخاصة بتعديل خططها المتعلقة بالادخار والاستثمار الى متطلبات عملية الخصخصة التلقائية.

وتتلخص الخصخصة البنيوية بتقليص دور القطاع العام ووزنه الكبير من خلال بيع مؤسساته الانتاجية وتحويل إدارتها الى القطاع الخاص، ويندرج هذا الاسلوب بشكل واضح وشامل في سياسات الإصلاح

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الاقتصادي المتبعة في العديد من الدول العربية، وعادة ما يتطلب تنفيد هدا الاسلوب فترة طويلة من الزمن ايضا، تبدا بالاجراءات التمهيدية نفسها المتعلقة بتنفيذ الاسلوب الاول، يتبعها إجراءات بنيوية مختلفة تستند الى تصفية المؤسسات العامة التي يثبت عدم جدوى إصلاحها ليتم بيعها الى القطاع الخاص او حتى فصل ملكيتها عن إدارتها، تمهيدا لضمان إدارة تلك المؤسسات على اسس اقتصادية كفوءة من دون ان تؤثر فيها الاعتبارات السياسية والاجتماعية، وبذلك يتم تطبيق مبدا اللامركزية في إدارة المؤسسات العامة بعد انفصال ملكيتها عن ادارتها كمنطلق اقتصادي لرفع كفاءة تلك المؤسسات، سعيا وراء تحسين عوائدها المالية والعمل على الايفاء بديونها المختلفة في داخل البلد وخارجه.

الخصخصه ودور المنظمات الدوليه:

إن التحويل الى القطاع الخاص عن طريق إجراءات الخصخصة المعروفة بنقل بعض ممتلكات القطاع العام يشكل ركنا مهما من اركان تقليص النفقات العامة، وذلك باتجاه تقليص العجز المالي الذي تعانيه البلدان النامية[9]. وتعميقا لهذا النهج، فإن مجموعة البنك الدولي ترفض المساهمة في تمويل خطط المشروعات الصناعية في القطاع العام، محاربة منها للصناعة والقطاع العام في البلدان النامية[10].

ويرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لاعادة الاعمار والتنمية ان المدخل الضروري لدعم وتعزيز الاقتصاد الوطني، وخاصة ذلك الذي يعاني من اختلالات كبيرة، هو تقليص الاهمية النسبية للقطاع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العام، وتعزيز دور القطاع الخاص، باعتبار ان القطاع الخاص اكثر كفاءة في تخصيص الموارد من القطاع العام[11].

ويمثل القطاع العام مصدرا متزايدا لهدر الموارد ناجما عن كفاءة متدنية في استثماراته وخضوع قرارات الاستثمار للروتين[12]، فضلا عن ذلك ان خسائر مؤسسات القطاع العام في كثير من البلدان النامية مسؤولة الى حد كبير عن اختلالات الموازنة الحكومية. واستنزاف عوائد البلد من العملات الصعبة لان العجز في هده المؤسسات[13] يسد عن طريق المؤسسات الاخرى ذات الكفاءة الاكبر، بينما نجد ان المشروع الخاص ينبغي ان يحقق ربحا، والا فالخروج من السوق هو المصير الاكيد[14].

إن التكييف الاقتصادي هو الرد الفعلي لتوجيه الاقتصاد الوطني، وفقا لاهداف مرسومة، لغرض تجنب الاثار السلبية للاقتصاد الدولي، ويتضمن رد الفعل هذا على اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، ويوجد مدخلان رئيسيان لعمليات التكييف الجارية حاليا في الاقتصادات النامية والمتقدمة، احدهما الذي يتم بمشورة ودعم ورعاية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[15]، اما الإجراء الاخر للتكييف فهو المدخل المستقل عن تدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تجري تدابير التكييف لتصحيح مسار الاقتصاد اعتمادا على التمويل الداتي، او الاعتماد على مصدر تمويلي غير الصندوق والبنك الدوليين، وقد يتطلب الامر إجراء التكييف بدون تمويل خارجي[16]، ويمكن ملاحظة هدا المدخل من التكييف في البلدان الراسمالية المتقدمة، وفي البلدان المصدرة للبترول[17].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وقد تناولت إجراءات التكييف الهيكلي في مصر المتصلة باصلاح القطاع العام قضايا استقلال مشروعات القطاع العام عن الحكومة وإعادة هيكلة تلك المشروعات، ولتحقيق الاستقلال للمشروعات العامة، تم إصدار قانون قطاع الاعمال العام رقم 203 لسنة 1991 ليحل محل القانون السابق رقم 97 لسنة 1983[18]، مطبقا للقانون الجديد يجري تنظيم مشروعات قطاع الاعمال العام في إطار قانون هرمي يقف في قمته المكتب الفني لقطاع الاعمال، وفي منتصفه الشركات القابضة، وفي قاعدته الشركات التابعة، ويسمح القانون بخصخصة مشروعات قطاع الاعمال العام، سواء ببيع الاصول او بالتاجير، او بعقود الادارة مع مجموعات متخصصة من المحترفين.

وعند اكتمال عملية اصلاح مشروعات قطاع الاعمال العام، سوف تعمل تلك المشروعات طبقا للقواعد نفسها التي يعمل بموجبها القطاع الخاص، ويكون من سلطة مديريها اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار وتوليفة الانتاج والتسعير والعمالة.الخ، كما تقرر بموجب عملية اصلاح القطاع العام وقف تمويل استثمارات مشروعات القطاع من بنك الاستثمار القومي، بحيث يكون على هذه المشروعات تمويل استثماراتها عن طريق الارباح المحتجزة او بالاقتراض من الجهاز المصرفي او بطرح اوراقها المالية اسهما او سندات في سوق راس المال[19].

وكانت احد الاجراءات التي تضمنها برنامج الاصلاح في مجال اصلاح القطاع الخاص هو الموافقة اوتوماتيكيا على مشروعات الاستثمار الخاص، سواء كانت محلية او اجنبية، ما لم تكن ضمن قائمة سلبية تم

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

اعلانها رسميا كي تضمن الغاء القيود على اسعار منتجات القطاع الخاص، باستثناء عدد محدود من السلع الاستراتيجية[20]. فضلا عن ذلك تمكين شركات القطاع الخاص من توزيع منتجات اختيارات القطاع العام التي يجري تفكيكها تدريجيا في نطاق تحرير اسعار المنتجات الصناعية كالاسمنت والاسمدة واخيرا إصدار قانون حوافز وضمانات الاستثمار[21].وفي تونس ادخل قانون 1985/7/20 تحويرا على مفهوم المنشات، فبعد ان كانت كل منشاة تملك الدولة 10%او اكثر من راسمالها تسمى منشاة عامة، وبعدها ما لا يقل عن 34%، حتى عام 1989 وطبقا للقانون المؤرخ 1989/2/1، اعتبرت المنشاة التي تملك الدولة 100% من راسمالها والمؤسسات العامة ذات الصبة الصناعية والتجارية، والتي تملك الدولة[22] او المساهمون ما لا يقل 50% من راسمالها.

شروط قروض صندوق النقد والبنك الدوليين للخصخصه:

إن السبب لدعوة صندوق النقد الدولي وقبله البنك الدولي للخصخصة هو ان سيادة روح المنافسة تقود الى تحسين الكفاءة الانتاجية من حيث التكاليف والنوعية، لان الذي يحدد من سيبقى في السوق هو الاسعار، اما في حالة القطاع العام، فإن انعدام روح المنافسة بين مؤسساته وضمان دعمها من قبل الدولة، يعمل على التخصيص السيئ للموارد بما ينطوي عليه من مخاطر واسعة[23].لقد اصبح جزءا رئيسيا من استراتيجية البنك والصندوق الدوليين، التحول الى القطاع الخاص، عند تعاملها مع البلدان النامية في مجالات التمويل وتقديم القروض[24].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد خصص البنك الدولي قروض التكييف الهيكلي، والتكييف القطاعي، فضلا عن استحداث دائرة سميت بإدارة القطاع العام وتنمية القطاع الخاص، وظيفتها إعداد البرامج الموجهة الى الخصخصة، وتحديد المشاريع الواجب نقلها الى القطاع الخاص وتحديد المشترين المحتملين، ويدخل ضمن دلك إعادة تقويم لسعر الصرف الخاص بالمصدرين[25] وتخفيض العملة بنسبة 40% متلا مع زيادة السعر الرسمي بمقابل الدولار[26].

إن عملية مقايضة الدين تتم بان يقوم المقرض الاصلي او الذي اشترى بالدين بخصم في سوق التداول بتحصيل دين البلد، ويحصل في مقابله على عملة البلد المعني بقيمته الاسمية الكاملة بسعر الصرف الرسمي، فضلا عن شراء اسهم محلية بالعملة المحلية وبدلك يحقق الدائنون ميزة هي انهم يجدون استخداما لقروضهم بقيمتها الاسمية، كما يتمكن المدينون من تخفيض ديونهم.

ان دائرة القطاع العام التي استحدتها البنك الدولي توفر قروضا للمشترين بغية مساعدتهم في إصلاح المؤسسات العامة بعد امتلاكهم لها، وكل ما كان على وتيرته فهو السبيل الجديد للتعامل مع ديون البلدان النامية، ومنها مقايضة الدين، التي يتم من خلالها قيام مؤسسة التمويل الدولية، التابعة للبنك الدولي، بتشجيع البلدان النامية على مقايضة ديونها الخارجية بحصص ملكية في المشروعات العامة. وجدير بالذكر ان هناك شروط للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي مقابل القروض والمساعدات التي تقدمها، تتضمن تخفيض اسعار الصرف، تقليص دور القطاع العام

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وفسح المجال للقطاع الخاص وتحرير التجارة والغاء الحمايـــة للصـــناعة الوطنية، الغاء الدعم للسلع الاساسية، معالجة التشوهات السعرية.

سيناريو المستقبل للقطاع الخاص:

إن المرحلة المقبلة تقتضي تعميق التوجهات الخاصة بتوزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص، حيث يتحتم دعم التقدم المســجل فــي هــذا الاطار المزيد من التكامل والتداخل بين القطاعين، فالقطاع الخاص الــذي إدا ما اظهر قدرة على التاقلم مع الاصلاحات والدي يتمتع بطاقات معتبرة للنمو والتطور، فان عليه واجبات يجب القيام بها.

إن اهم ما يجب على القطاع الخاص هو إدراج قراراته اكثر مــن المرحلة السابقة ضمن نظرة استراتيجية ترتكز على تشخيص ديناميكي لميزاته التفاضلية. كما عليه ان يجعل من البحث عن دعم قدراته التنافسية لمجابهة المزاحمة على الصعيدين الداخلي والخارجي المعيــار الاساســي لضبط اولوياته،ويكون ذلك بزيادة تطوير روح المبادرة وتنمية القــدرات على الابتكار والابداع. وجعل القطاع الخاص يتعامل مع المخاطرة وتغير الاوضاع باعتبارهما معطيين مرتبطين بكل اقتصاد سوق متفــتح علــى الخارج[27].

إن السعي الى تقييم ادق لحاجياته من اطارات ويد عاملة مختصــة، ومن تقانة متطورة، هي من الواجبات الخاصة بالقطاع الخــاص، كــذلك تقييم المجهود الاضافي الذي يجب بذله لتحسين التصرف، وضمان جودة المنتوج والضغط على الكلفة، ودلك لغرض المحافظة على مكانة المنتوج

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الوطني في الاسواق التقليدية اولا ودعمها وكسب اسواق جديدة تانيا. وبدلك يتم الارتقاء بالمؤسسات الوطنية الى مستوى متيلاتها من الدول المتقدمة.

من ناحية ثانية على الدولة دفع مسار التنمية وذلك بسن السياسات والاجراءات المناسبة، والنهوض بالميادين التي لا يمكن للقطاع الخاص الاضطلاع بها بحكم مستوى نموه الحالي وامكانياته[28]، كما يتحتم على الدولة ضمان مصالح كل الاطراف والتحكيم بينها، وضبط الخيارات للتوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الفردية، كذلك إيجاد التوازن الافضل بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق التنمية والعدالة في توزيع ثمارها. وان تحكيم الدولة وسهرها على مختلف التوازنات، واعتمادها في دلك على الحوافز المناسبة بدل التدخل المباشر، هي كلها من العوامل الكفيلة برفع المبادرة الخاصة خلال السنوات القادمة وزيادة طمانتها على مستقبل استتماراتها.

إن توزيع الادوار بين القطاعين العام والخاص تخضع لديناميكية متواصلة محركها الاساسي مبدا التكامل بين هدين القطاعين للاستجابة الى مقتضيات استراتيجية التنمية وتجسيم اختيارها واهدافها الاساسية، فالتحول من نموذج تنموي شمولي مخطط الى اخر يعتمد على الية السوق يتطلب تصحيحات هيكلية في الاقتصاد الوطني، والتصحيحات الهيكلية في العراق والتحول الى اقتصاد السوق تتضمن نواحي مؤسسية وتشريعية وسياسية واجتماعية، فضلا عن الجوانب التنظيمية والإدارية، وهكذا تبرز الخصخصة خلال هدا التحول والاصلاح الاقتصادي كإحدى السياسات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

التي يعتمد عليها في إطار الانتقال من الاقتصاد الشمولي المخطط الى اقتصاد السوق[29].

وجدير بالذكر ان عملية تحويل الملكية العامة الى قطاع خاص ليست عملية سهلة، ولكنها عملية معقدة تحتاج الى خبرة خاصة، كما تحتاج الى زمن لتنفيذها وتمر بعدة مراحل،كما لابد من توفر شروط اساسية لتنفيذ هذه العملية، منها شروط عامة كضرورة ضمان قيام منافسة حرة، حيث لا جدوى من تحويل شركة حكومية محتكرة الى شركة خاصة محتكرة، ولابد من تنشيط السوق المالية في الدولة، كما ان هناك شروطا خاصة تتعلق بطبيعة كل مشروع وخصائصه[30]. وتتم عملية التحول هذه في إطار عملية الاصلاح الاقتصادي، وبخاصة إصلاح القطاع العام ومنحه الشروط ذاتها التي تتوفر للقطاع الخاص من اجل ان تكون المنافسة عادلة وتحقق مصلحة الاقتصاد الوطني.[31]

الخصخصه مزاياها وخصائصها:

إن الخصخصة privatization تعني تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص، إدارة او ايجارا او مشاركة او بيعا وشراءا في ما يتبع الدولة او تنهض به او تهيمن عليه في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة او مجال الخدمات العامة[32].

وتختلف طبيعة القطاع العام عن طبيعة القطاع الخاص، لان القطاع الخاص يهدف الى تحقيق اكبر قدر من الربح، في حين يلتزم القطاع العام بعدد من الاهداف قد تكون احيانا متباعدة ومتضاربة يصعب تحقيقها في

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ان واحد[33]، وبذلك تكون اهداف القطاع الخاص واضحة ومحددة، بينما في القطاع العام تكون الاهداف متعددة ولها ابعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية. اما من ناحية الادارة فهي في القطاع الخاص واضحة ولها استقلاليتها، بينما تجدها في مؤسسات القطاع العام غير ذلك[34]، كما يتسم القطاع الخاص بسهولة المراقبة والتقييم عنه في القطاع العام.

ويرى بعض الاقتصاديين ان عملية التحويل الكامل او الجزئي لملكية مؤسسات القطاع العام الى القطاع الخاص يحقق العديد من الايجابيات تتمثل في تحرير القوى المنتجة من الضغوط الحكومية، تجعل منها وسيلة فعالة للنهوض بالاقتصاد الوطني[35]، وتطوير القطاع الخاص وتدعيم المنافسة كوسيلة لزيادة كميات الانتاج وتحسين النوعية وزيادة جودة الانتاج الوطني، وتوفير موارد الدولة وتخفيف الاعباء الناتجة من تكاليف الاعانات والدعم التي تقدمها الدولة لمؤسسات القطاع العام[36].

وتتميز الخصخصة بانها تحقق رفع معدل النمو الاقتصادي، رفع مستوى جودة السلعة او الخدمة التي يتم انتاجها، تخفيض العجز في الموازنة العامة للدولة، زيادة الادخار القومي والاستثمار تدريجيا نتيجة لفتح ابواب الاستثمار امام المدخرين، فيقل ميلهم للادخار والاكتناز ويتحولون الى الاستثمار المنتج، زيادة حجم الصادرات بسبب تحسن مستوى جودة المنتج وزيادة القدرة على المنافسة، تخفيض العجز في ميزان المدفوعات، تخفيض الحاجة الى الديون الخارجية والمعونات، زيادة فرص التوظيف وتحسين مستوى الاجور[37].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن عملية تحويل الملكية العامة الى القطاع الخاص تتم بعدة اشكال، اما ببيع الشركات الحكومية كاملة للجمهور وبخاصة للعاملين في الشركات، او بالتاجير الطويل الاجل للاصول التي تملكها الحكومة للقطاع الخاص وفقا لشروط مناسبة تحقق المصلحة للاقتصاد الوطني وللجمهور، او بطرح الخدمات الحكومية على القطاع الخاص للتعاقد على ادارتها مع الالتزام بالشروط المناسبة لحماية المستهلك، او بتصفية الوحدات الحكومية التي يتبت عدم صلاحيتها او قدرتها على الاستمرار لعدم توفير الجدوى الاقتصادية في استثمارها بسبب الخسائر الكبيرة التي لحقت بها والتي يدفعها في النهاية المواطنون جميعهم(38).

ولغرض التعرف على كفاءة المشروعات العامة توجد عدد من المؤشرات والمقارنات مع القطاع العام، مثلا المبيعات لكل موظف اقل، الارباح والانتاج المادي اقل، تكاليف المبيعات عن كل دولار اعلى، الضرائب التي يدفعها كل موظف اقل، نفقات التشغيل بالاضافة الى الاجور اعلى، المبيعات عن كل دولار من الاستثمارات اقل، الارباح عن كل دولار من اجمالي الاصول اقل، الارباح عن كل دولار من المبيعات اقل، المبيعات لكل موظف تنمو بمعدل اقل(39).

وتتم عملية التصحيح الهيكلي على مرحلتين، الاولى يتم فيها تهيئة ارضية التحول الى اليات السوق بتحييد القيود الادارية في السياسات المالية والنقدية، فاهتمت سياسات التصحيح بالغاء الدعم وتعويم اسعار صرف العملات الوطنية تجاه الاجنبية وتحقيق الضغوط على اسعار الفائدة مع الابقاء على الهيكل الجامد للاجور وامتدت هذه المرحلة في البلاد

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

العربية من منتصف السبعينيات وحتى بداية التسعينيات، اما المرحلة التانية فتم فيها إحداث تغييرات جوهرية بمعدلات عالية في هيكلية ملكية وسائل الانتاج واسلوب إدارة الاقتصاد الوطني والخصخصة والعمل على توفير شروط الية السوق وامتدت هذه المرحلة من التسعينات ولحد الان.

الاتفاقيات الدوليه واترها في الخصخصه:

لقد قامت جولات مند عام 1947 من مفاوضات التجارة العالمية، تحت اشراف الاتفاقية العامة للتعريفات الكمركية والتجارة (الغات)، بتقنين قواعد التجارة الدولية مع زيادة انفتاح نظم التجارة، وفي كانون التاني 1986 اتخذت البلدان الاعضاء التسعون في منظمة الغات خطوات اولية لاجراء جولة جديدة من المفاوضات التجارية متعددة الاطراف تبدا رسميا في ايلول 1986 وتنفذ نتائج هذه الجولة في التسعينات، وعناصر النظام التجاري العالمي الرئيسية الاربعة التي يمكن ان تطرح في الجولة الجديدة وهي عدم التمييز، التفرقة بين التدابير على الحدود مثل الضرائب على التجارة الدولية والتدابير غير الحدودية او الداخلية مثل الاعانات، تطوير العلاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية، دور (الغات) القوية في المستقبل وليس من الغريب،مع تزايد اهمية التجارة الدولية والمصاعب الاقتصادية في العقد الماضي، والتحولات في المراكز النسبية للدول التجارية الرئيسية[40].

وقد شهد عام 1994 بداية التحول في نظام التجارة العالمية الامر الذي لم ير العالم نظير له منذ الحرب العالمية التانية عندما بدات اتفاقية

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الغات 1947 والتي اعقبها ثمان جولات في المفاوضات ادخلت عليها تعديلات كان اهمها وابعدها اثرا الجولة المعروفة بجولة اورجواي والتي بدات رسميا في سبتمبر 1986 وانتهت في مدينة مراكش في ابريل 1994 حيث ابتدا توقيع الاتفاقية الدولية المنشئة لمنظمة التجارة العالمية[41].

إن اهم ما يميز دورة اعمال اورجواي والذي كان له صدى في مقررات واعمال المنظمة العالمية الجديدة، هو إدخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصاتها، ولعل اهم احداث عام 1995، إعلان قيام منظمة التجارة العالمية، وياتي هذا الحدث في اعقاب تطور في الاقتصاد الدولي شمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فنظام بريتنووود الدي انشئ بموجبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، انهار في بداية السبعينات بتعويم العملات الرئيسية في العالم، ولكن هاتين المنظمتين استمرتا العمل وفق منضور جديد، في حين ان اتفاقية الغات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية، تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظيم وفق ترتيبات ثنائية او جماعية[42].

وقد نشا الى جانب نظام الغات تكتلات اقتصادية من اشهرها الاتحاد الاقتصادي الاوربي، والمنطقة الحرة لدول شمال امريكا، إضافة لتكتلات في الدول النامية فاصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين، احدهما تدفع العالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تنكفئ على نفسها وتنعزل خلف حواجز كمركية، اما النزعة الاخرى فتدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الميزة النسبية للدول والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الاطراف في التجارة الدولية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وتشتمل اتفاقية اورجواي المنشئة لمنظمة التجارة العالمية على بنود تنص على خفض الدعم للصادرات والانتاج الزراعي، وتحويل الحواجز غير الكمركية الى تعريفات كمركية واضحة، كما وضعت الاتفاقية بعض الاستثناءات للدول النامية من الشروط العامة التي تخضع لها بقية الاعضاء مراعاة لاوضاعها[43].

اما اهداف منظمة التجارة العالمية فهي تتضمن كل اهداف الغات السابقة والتي تشمل رفع مستوى المعيشة والدخول وضمان التشغيل الكامل، وتوسيع الانتاج، والتجارة والاستغلال الامثل لموارد العالم، كما هدفت المنظمة الى استغلال الموارد بالصورة المثلى والتي يتحقق من خلالها التنمية المستدامة والحفاظ على البيئة بصورة تتلاءم مع السياسات الاقتصادية القطرية، وكذلك بذل المجهودات اللازمة لضمان حصول الدول النامية خاصة الدول الاقل نموا على حظها من النمو في التجارة الدولية[44].

ويتمثل الدور الرئيسي لمنظمة التجارة العالمية في تسهيل تطبيق كل الاتفاقيات والمواد القانونية المتعلقة بجولة اورجواي، إذ انها تمثل منبرا للمفاوضات، كما تدير وتشرف على كل القوانين والاجراءات التي تحكم حل الخلافات بين الاعضاء ومراقبة السياسات الخارجية للدول الاعضاء، وفوق ذلك فان المنظمة تتعاون مع صندوق النقد الدولي بهدف تحقيق ترابط وتنسيق اكبر في السياسة الاقتصادية الدولية[45]، وبذلك فان منظمة التجارة العالمية تختلف عن الغات في امرين اساسيين هما انها تتمتع بالصفة القانونية لالزام الاعضاء بالاتفاقية، في حين ان الغات لم

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

تكن لها هذه القدرة، كما ان المنظمة يشمل اهتمامها قطاعات اكبر واوسع مما كان عليه الحال تحت اشراف الغـات، إذ تشـمل تلـك الاهتمامـات الاتفاقيات في التجارة والخدمات، دعم الانتاج الزراعي، حقـوق الملكيـة الفكرية وسياسات الاستثمار[46].

صندوق النقد الدولي والبرنامج البديل:

إن الاختلالات التي يلحظها صندوق النقد الدولي فـي اقتصـادات البلدان العربية ليست الا محصلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعيـة خاطئة وتكمن تلك السياسات انها قيدت المبـادرات الخاصـة وضـيقت المجالات المفتوحة امام القطاع الخاص، وحالت بين الاستثمار الاجنبـي والاقتصاد الوطني واطلقت العنان للقطاع العام فدخل مجالات لا تتفق مع طبيعته وعزلت الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد العالمي من خلال التدخل في تحديد مستويات الاسعار والاجور وإقامة اسـوار حمايـة الصـناعة المحلية من المنافسة الاجنبية، ونشرت مظلة الحماية الاجتماعية فوق قطاع عريض من الشعب بالدعم والتامينات الاجتماعية والمشاركة بالارباح مما افقده الحافزية للعمل والانتاج[47].

لدا جاء العلاج الدي يقترحه الصندوق من خلال برامج التصـحيح وإعادة الهيكلية التي قدمها وتستهدف تحرير الاقتصاد، اي جعله يسير على مدهب الاقتصاد الراسمالي الحر او اقتصاد السوق، مـع ادماجـه دمجـا عضويا في النظام الراسمالي العالمي، واضحت المهمـة المطلوبـة هـي تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

مستوى العرض الكلي، والهدف الاكثر مباشرة لبرامج التصحيح التي يقترحها الصندوق هو تحسين وضع ميزان المدفوعات، والعلاج هو الوصفة التي وصفها الصندوق والتي تتضمن تحرير الاقتصاد وتخفيض سعر الصرف، وتخفيض الانفاق العام، وبيع القطاع العام للقطاع الخاص والغاء الدعم[48].

ولم تختلف طريقة الصندوق في تقويم مدى نجاح برامج التصحيح التي يتبناها عن ذي قبل، فما زال التركيز الاكبر على عجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة العامة وعلى الرغم من المؤشرات المستخدمة في التقويم قد تشمل معدل التضخم ومعدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، فإن مقياس النجاح يظل هو احداث خفض ملموس في العجز الداخلي والخارجي ونسبة كل منها الى الناتج المحلي الاجمالي. واي نقاط للضعف تظهر فيما يتعلق بالتضخم او معدل النمو فهي واردة ولها تفسير جاهز والتشديد قائم على انه مع الاستمرار في تطبيق البرنامج وعدم التراجع عنه ستنخفض معدلات التضخم وترتفع معدلات النمو ولو بعد فترة تطول[49].

وقد تحمل فقراء الوطن العربي النتائج السلبية والاثر الضار لبرامج التصحيح واعادة الهيكلة التي طرحها صندوق النقد الدولي ولا ينكر هذا الامر بعض خبراء الصندوق حيث ان هذه النتيجة لا تمثل مشكلة في راي هؤلاء الخبراء وإنما تمثل عنصرا من عناصر الحل. فالخفض الكبير في الانفاق العام يؤدي الى هبوط معدلات النمو والاقتصاد وتراجع الدخول في فترة الركود وهدا يستتبع نقص الانتاج وزيادة البطالة وتدهور مستوى

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المعيشة، وهذه لا تمثل مشكلة في راي خبراء صندوق، فالـذي يتحمـل النتائج السلبية التي والاثر الضار لتطبيق وصفة الصندوق هـم الفقـراء فيزداد الفقراء فقرا وتزداد ثروة الاغنياء [50].

ومصدر الضرر للفقراء هو الجانب التقشفي للبرنـامج (او ضـغط الطلب الكلي)يؤثر على الفقراء من زوايا عديدة فهو يقتطـع جانبـا مـن النفقات العامة ذات الطابع الاجتماعي التي يستفيد من الفقـراء بالدرجـة الاولى مثل دعم السلع الاستهلاكية والتعليم والعلاج المجـانيين كمـا ان البرنامج كثيرا ما يعمد الى زيادة الايرادات برفع اسعار منتجات القطـاع العام واسعار خدمات المرافق العامة كالكهرباء والمياه وخدمات النقل العام والضرر النسبي االذي يقع على الفقراء واصحاب الدخول المحدودة مـن جراء ذلك اكبر من الذي يقع على الفئات الاعلى دخلا، كذلك فان الاثـر الانكماش للبرنامج ينعكس على الفقراء في شكل تضاؤلي قـرص العمـل وارتفاع نسبة البطالة، فضلا عن الاثار التضخيمية.

تطور التجارة العالميه والتمهيد للخصخصة:

نشات منظمة الجات عام 1947 والتي اعقبها ثمان جـولات مـن المفاوضات ادخلت عليها تعديلات كان اهمها وابعدها اثرا الجولة الاخيرة المعروفة بجولة اورجواي، والتي بدات رسميا في 1986/10 وانتهت في مدينة مراكش في 1994/4، حيث فتح الباب لتوقيـع الاتفاقيـة الدوليـة المنشئة لمنظمة التجارة الدولية. واهم ما يميز اتفاقية اورجواي، هو ادخال تنظيم التجارة في السلع الزراعية ضمن اختصاصاتها.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ومن اهم احداث عام 1995، اعلان قيام منظمة التجارة الدولية، ياتي هدا الحدث في اعقاب تطور في الاقتصاد الدولي شمل فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد كانت تلك بعض التغيرات في المنطلقات النظرية التي جاء بها الاقتصاديون في جانب النظام الراسمالي لاقتصاد السوق، إلا انه في الوقت نفسه فإن بعض المنطلقات التي جاء بها الفكر الاشتراكي الماركسي قد اثبتت التورة العلمية والتكنولوجية بانها لم تكن دقيقة. فالتاكيد على انهيار النظام الراسمالي الحتمي على اساس النظرية المادية العلمية لم يتحقق لحد الان بل بالعكس فإن الظواهر الحالية تؤكد استمرار تكيف النظام الراسمالي للتغيرات العالمية[51]. فنظام بريتون وودز الذي انشيء بموجبه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي انهار في اوائل السبعينات بتعويم العملات الرئيسة في العالم.

ولكن هاتين المنظمتين ظلتا تعملان وفق تصور جديد، في حين ان منظمة الجات ظلت تعمل لتحرير التجارة في السلع الصناعية، تاركة التجارة في السلع الزراعية والخدمات لتنظم وفق ترتيبات تنائية او جماعية، ولقد نشا بجانب نظام الجات تكتلات اقتصادية من اشهرها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي، والمنطقة الحرة لدول شمال امريكا، اضافة لتكتلات في الدول النامية. فاصبحت التجارة الدولية تخضع لنزعتين، احدهما تدفع العالم للتفكك والتكتل في تجمعات اقتصادية تنكفيء على نفسها وتنعزل خلف حوائط كمركية، اما النزعة الاخرى فتدفع العالم نحو التجارة الحرة المبنية على الخبرة النسبية للدول، والداعية لخفض الرسوم الكمركية والمعاملة بالمثل بين الاطراف في التجارة الدولية.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

إن ادارة الاقتصاد العالمي في هذا القرن تتخذ عدة اشكال اقتصادية في ضوء التطورات الاقتصادية العالمية ولكنها لن تكون باي شكل من الاشكال مستندة الى ادارة وهيمنة دولة واحدة، وان مسالة هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على مقدرات الاقتصاد العالمي هي مسالة دقيقة لذا لا يمكن قبول نظرية فوكوياما حول نهاية التاريخ وسقوط الايديولوجيات[52]. وقد خضعت التجارة الدولية في السلع الزراعية لترتيبات خارج نظام الجات فالهندسة المرتدة والتي تعني انه سيدار الاقتصاد بسياسات القوة وبالعصي الاقتصادية والتكنولوجية التي تملكها دول الشمال والتي لا يمكن لقدم الوقوف دون التوكؤ عليها[53]، فتطورت تطورا مختلفا حيث وفرت الدولة خاصة الصناعية الحماية للزراعة خلف حوائط كمركية وغير كمركية مع دعم الصادرات الزراعية لاعطائها ميزة تنافسية في الاسواق العالمية، فكان من جراء ذلك ان تراكمت الفوائض الزراعية وزادت الاعباء على ميزانيات الدول الصناعية نتيجة لما تقدمه من دعم.

لقد ظهرت تشوهات في الاقتصاد الدولي بسبب ذلك فإن ارساء قواعد السلوك الاقتصادي على قاعدة اقتصادية جديدة هي لبرلة الاقتصاد وادلجته وعولمته من اجل اسقاط منطق الحواجز والحدود الاقتصادية بين الدول[54]. إن المتضرر الاكبر من هذا التطور المنتج الزراعي في الدول النامية الذي افضى في نهاية الامر الى حل منظمة الجات واستبدالها بمنظمة التجارة الدولية التي تتضمن ترتيبات التجارة الزراعية ضمن اختصاصاتها. وان اهداف منظمة التجارة الدولية[55] تتضمن كل اهداف الجات السابقة بالاضافة الى اهداف اخرى[56].

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وجدير بالذكر ان نظرية ريكاردو في الميزة النسبية المعاصرة في التجارة الخارجية والية السوق والتي يقوم على اساسها الفكر الراسمالي اصبحت الان القاعدة الاقتصادية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية الدولية التابعة للامم المتحدة بعد ان كانت مقتصرة فقط على اتجاهات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاعمار والانشاء ومنظمة الجات، فمثلاً ان جولة الاوروغواي التامنة وتاسيس المنظمة الدولية للتجارة قد اعتمدت على الفكر الراسمالي في صياغة قرارها من اجل انشاء النظام التجاري الدولي المتعدد الاطراف، مع العلم ان اقتصاد القرن الجديد لن يكون مشابه لاقتصاد القرن العشرين كما ان المسرح الاقتصادي العالمي الجديد الذي عد لاستقبال القرن الحادي والعشرين يختلف عن ذلك المسرح الدي اعد في حينه لاستقبال القرن العشرين[57].

إن ما يدعو الى الانتباه انه حتى الانكتاد الذي كان لاكثر من ربع قرن يرفع شعار التنمية في البلدان النامية من خلال اقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ومبدا التكافل او الترابط الاقتصادي اخذ الان يبشر بالية اقتصاد السوق بوصفه الطريق الامثل في اقامة العلاقات الاقتصادية الدولية المتكافئة والنهج الاوفى حظاً في تحقيق النمو في الاقتصاد العالمي، لذلك اختفت الاشارة الى النظام الاقتصادي الدولي الجديد من تقارير الانكتاد وجرت الاشارة الى البرنامج المتكامل للسلع والصندوق المشترك بشكل عابر في مقررات الانكتاد التاسع عام 1997 في جنوب افريقيا، فالاتجاه السياسي الدولي الان هو السيطرة الراسمالية وخاصة الشركات متعددة الجنسيات[58].

التوصيات:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

لقد خرجت الدراسة بالتوصيات التالية

1. ان التوجه المندفع نحو الخصخصة من الخارج لا يعبر بالضرورة عن حاجة موضوعية، اي لم يكن نتيجة لتقييم جاد لاداء القطاع العام وبيان قصوره مما يستدعي نقل الملكية الى القطاع الخاص بافتراض انه الاقدر على التنمية.

2. ان اعتماد البلدان التي انخرطت في مسلسل الخصخصة المطلقة على حساب القطاع العام على الغير من دون الاعتماد بالاساس على الذات كتوجه لاحلال القطاع العام محل اختبار من شانه ان يحد من قدراتها التنافسية، وموقعها التفاوضي في ظل واقع العولمة وتدويل الاقتصادات من حيث انها تتجه الى المتعاملين مع الخصخصة انفسهم من راس مال خاص اجنبي، فاولى للراسمال الاجنبي ان يتجه الى تمويل مباشر لاستثمارات جديدة.

3. لا يمكن اعتبار الخصخصة اطارا او فضاءا جديدا او بديلا عن القطاع العام وادواره في اسناد التنمية وتفعيلهما، فللدولة مهام متميزة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا في ظل استراتيجية التنمية المتكاملة والمنسجمة والتي تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاقتصادي المختلط والقطاع التعاوني، ومن تم فان كل تصور لسياسات اقتصادية واجتماعية صادقة وفاعلة يرتكز على قاعدة توزيع الادوار وتوضيح قواعد العمل، والتفاعل بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص.

4. ان استئثار المبادرة الخاصة وراس المال الخاص بمجالات تدخل القطاع العام، هو توجه تساهلي وسكوني لا يرقى الى مستوى التوظف

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الشمولي والاستخدام التام للمخزون الاقتصادي المتوفر والمتاح، كما ان الاحرى بالقطاع الخاص ان ياخذ مسار الانخراط الموضوعي في توظيفات جديدة من شانها رفع مستوى الاداء للقدرات الانتاجية الذاتية للبلدان التي اختارت الخصخصة منهجا للتنمية.

5. ان جهود التصحيح واعادة الهيكلة ومعالجة الاختلالات في اقتصادات البلدان العربية والعراق يجب ان تنطلق من مبدا الاعتماد الجماعي على الذات والتعاون فيما بينها وتفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك، وهذا يتطلب اعتماد سياسات محلية تهدف الى تخطي الصعوبات في المدى القصير وتحقيق انجازات كبيرة على المدى الطويل، كما تحتاج الى مواكبة التحولات الجارية في الاقتصاد العالمي، والاتجاه نحو تحرير التجارة الخارجية وقيام المنظمة العالمية للتجارة (W.T.o).

6. لا بد من تفعيل قوى السوق وترشيدها وزيادة مرونة الادارة لمؤسسات القطاع العام، وهذا يمكن ان يكون المدخل الاوسع لزيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

7. يحتاج العراق والبلدان العربية في المرحلة الراهنة الى استمرار الدولة كموجه عام لعملية التنمية الشاملة وممارسة رقابتها للاداء وتحقيق العدالة الاجتماعية النسبية، اي ما زال مطلوبا من الدولة اقامة المشروعات (الانمائية الاستراتيجية ولا سيما تلك التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها.

Means Of Privatization And Economic Reform And Restructuring And The Transition To A Market Economy

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Dr. Rawa Zeki Younis ALtawel
Assistant Profesor, Department of Economic Studies, Regional Studies Center, Mosul University

Abstract

The decline in the level of performance and economic efficiency of public sector enterprises and its impact on economic growth, and the emergence of imbalances in the national economy, which is the most important manifestations, the deficit in public budgets, current accounts deficit, low reserves, high unemployment or increasing size, high rate of inflation, the deterioration of exchange rates national currencies, imbalances in the banking sector and the trade sector, high external debt and the increasing burden, low productivity in public enterprises, the invalidity of the tax system and its failure led to a call for correction and restructuring and the transition to a market economy, may help the global economic system in reducing the burden caused or may lead to increased and aggravated especially as global economic growth is characterized by instability.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الهوامش والمصادر:

(1) علي توفيق صادق، حصيد علي الجارجي، نبيل عبد الوهاب، في تحرير (جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربيه)، العدد الاول، صندوق النقد العربي، ابو ظبي، 1995، ص4.

(2) مصطفى محمد العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، جامعه دمشق، 1999، ص31.

(3) مجيد مسعود، الخصخصه من منظور تنموي، ندوة توجهات د افاق الخصخصه في دوله القطر، 6-7 نيسان، 1996، ص4.

(4) د.رواء زكي يونس الطويل، العولمه ونقل التكنولوجيا، مجله بحوث مستقبليه، العدد السابع، موصل، العراق، 2003، ص96.

(5) العبد الله، التصحيحات الهيكليه، مصدر سابق، ص39.

(6) استطاعت بعض البلدان العربيه من خلال برامج التصحيح التي تطبقها ان تخطو خطوات كبيرة على هدا الطريق، حيث تم الغاء الكثير من القيود على التجارة الخارجيه.

(7) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعه الدول العربيه، 1995، ص71.

(8) نواف الرومي، ما هو الخيار الافضل في سياسات الخوصصه في الاقطار العربيه، كليه الحقوق والعلوم السياسيه، تونس،1999.

(9) د. رمزي زكي، ازمه الديون الخارجيه، رؤيه من العالم التالث، القاهرة، 1978، ص336.

(10) لقد ادت سياسات الاصلاح النقدي والمصرفي الى بعض النتائج الايجابيه، منها تهيئه البيئه المصرفيه للمنافسه، ومن تم الاستخدام الامتل للموارد الماليه، وزيادة درجه فعاليه السياسه النقديه في تحقيق اهدافها، وخصوصا خفض معدلات التضخم، وان الانخفاض هدا يرجع الفضل فيه الى السياسه النقديه فضلا عن اصلاح الموازنه العامه وخفض العجز.

(11) إن اغلب مشكلات ميزان المدفوعات في البلدان الناميه غير المنتجه للنفط ليست مشكلات مؤقته ولا يمكن معالجتها بالتمويل وحده، وعندما يكون التكييف ضروريا فيجب توفير قدر معين من التمويل كذلك لتجنب حدوث تغيرات فجائيه في الاقتصاد، وفي اغلب الاحوال ترتبط المساعدة الماليه التي يوفرها صندوق النقد الدولي للدوله العضو ببرنامج التكييف الاقتصادي.

(12) سعيد النجار، موجز ندوة التصحيح والتنميه في البلدان العربيه، ابو ظبي، 1987، ص25.

(13) ريتشارد هيمنج وعلي م.منصور، هل التحويل الى القطاع الخاص هو الاجابه، التمويل والتنميه، 1988، ص32.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(14) د. مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان الناميه، افاق اقتصاديه، ص69.

(15) وتتعلق هده الاجراءات بالشروط التي تقدمها اي من المؤسستين المدكورتين الى البلدان الناميه عند لجوئها اليها للحصول على تمويل جديد، وتشمل اجراءات التكييف، عددا من البنوك التي ينبغي على البلد المقترض تطبيقها قبل الحصول على القرض الجديد او ملازمه لاستخدام القرض.

(16) ويتم باستخدام اجراءات السياستين الماليه والنقديه، إحداهما او كلتاهما، وبعض اجراءات الرقابه المباشرة لتحقيق الاهداف المطلوبه.

(17) ان البلدان التي لجات الى صندوق النقد والبنك الدوليين هي التي فشلت في الجهود التنمويه، وعجزت مدخراتها عن تلبيه حاجتها الى تمويل الاستتمار، ومواجهه عجز موازناتها، الامر الدي لم تجد منه بد في اللجوء الى هاتين المؤسستين بفعل ضعف تقه الممولين الدوليين في ملائمتها.

(18) جودة عبد الخالق، سياسات التثبيت الهيكلي في مصر، القاهرة، 1998.

(19) جودة عبد الخالق، المصدر نفسه، 328.

(20) جودة عبد الخالق، مصدر سابق، ص330.

(21) القانون رقم 8 لسنة 1997.

(22) المساهمون العامون كما جاء في القانون نفسه هو الدوله، الجماعات العامه، المنشات التي تملك الدوله كليا راسمالها، المؤسسات العامه دات الصبغه الصناعيه والتجاريه، انظر: المنصف عباس، تجربه تونس في الخصخصه، معهد الاقتصاد الكمي، تونس، 348.

(23) ويقول خبراء الصندوق الدولي ان مصدر الاستياء من الملكيه العامه او القطاع العام ليس ايديولوجيا، ولكن هناك شكوك فيما إدا كانت منافع الملكيه العامه توازي تكلفتها.

(24)انظر المصادر التاليه:

-د. مصطفى مهدي حسين، مصدر سابق، ص69.

-ريتشارد هيمنج، مصدر سابق، ص31.

(25) حيث يستلم اعلب المصدرين في بيرو 10% في عوائدهم بالسعر الحر والباقي بالسعر الرسمي الدي اصبح معادلا لسعر التصدير، فضلا عن دلك الاجراءات من زيادة سعر الكتير من مفردات الاغديه الاساسيه بنسبه 40% - 100% وزيادة معاشات موظف الحكومه بنسبه 30% و 15% في القطاع الخاص.

(26) د. رمزي زكي، ازمه الديون الخارجيه، مصدر سابق، ص98.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(27) سعيد النجار، التطورات الاخيرة في النظام النقدي المالي الدولي، الجمعيه المصريه للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، القاهرة، 1987.

(28) المنصف عباس، تجربه تونس في الاصلاح الهيكلي والخصخصه، معهد الاقتصاد الكمي، تونس، 1999.

(29)العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص44.

(30) سهير محمود معتوق، سياسات التثبيت الاقتصادي، مصر المعاصرة، القاهرة، 1990.

(31) العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص48.

(32) فالصدمات الاقتصاديه السلبيه تؤدي الى ظهور اختلالات في الاقتصادات الكليه وعجز لا يمكن استمراره في ميزان المعاملات الجاريه بالاضافه الى الاختلالات الماليه والمعالجه تتم عن طريق الخصخصه وعيرها من عمليات التصحيح والتثبيت.

(33)العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق، ص45.

(34) سهير محمود معتوق، السياسات القطاعيه في ظل التكيف الهيكلي، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1999.

(35) العبد الله العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق،ص46.

(36) مجيد مسعود، الخصخصه من منظور تنموي، ندوة توجهات وافاق الخصخصه، 6-7 نيسان، قطر، 1996.

(37) علي السلمي، اوراق من ملف القطاع العام، الاهرام، 1987/7/24، من الاصلاحات الاقتصاديه وسياسات الخوصصه، بيروت، 1999.

(38) إن تحويل الملكيه العامه الى القطاع الخاص يؤدي الى نشر واشاعه ملكيه الاسهم بين قطاعات كبيرة من صغار المدخرين والمستثمرين. وهدا يحقق عداله اكبر واستقرار اقتصادي افضل وخاصه عندما يتم بيع الشركات الحكوميه الى العاملين فيها.

(39) انظر المصادر التاليه: -

-العبد الله، التصحيحات الهيكليه والتحول الى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مصدر سابق، ص48.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

-ستيف هانكي، تحويل الملكيه العامه الى القطاع الخاص والتنميه الاقتصاديه في الشرق والغرب، ترجمه محمد مصطفى غنيم، دار الشروق، القاهرة، 1990، ص54.

(40) س. ج. انجاريا S.J.Anjaria، جوله جديدة في المفاوضات التجاريه العالميه، التمويل والتنميه، يونيو، 1986، ص2.

(41) عبد العزيز شرابي واخرون، الاصلاحات الاقتصاديه وسياسات الخوصصه في البلدان العربيه، مركز دراسات الوحدة العربيه، بيروت، 1999.

(42) التقرير السنوي للتنميه الزراعيه في الوطن العربي، لعام 1995، إعداد المنظمه العربيه للتنميه الزراعيه، جامعه الدول العربيه، الخرطوم، السودان، كانون الاول، 1995، ص285.

(43) د. رواء زكي يونس الطويل، العولمه ونقل التكنولوجيا مصدر سابق، ص81-106.

(44) التقرير السنوي، المصدر السابق، ص287.

(45) د. هناء عبد الغفار السامرائي و د.عماد عبد اللطيف سالم، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئه العربيه والدوليه، بيت الحكمه، قسم دراسات اقتصاديه، تاليف مجموعه باحثين، بغداد، 2002.

(46) التقرير السنوي، مصدر سابق، ص288.

(47) ابراهيم العيسوي، المسار الاقتصادي المصري وسياسات تصحيحه،السياسات التصحيحيه والتنميه في الوطن العربي، دار الرازي، بيروت، 1989، ص226.

(48) نيكوس، بولا نتزاس، السلطه السياسيه والطبقات الاجتماعيه، ترجمه عادل غنيم، دار الثقافه الجديدة، القاهرة، 1989.

(49) عبد الشكور شعلان، تحديات واستراتيجيات التصحيح امام البلدان العربيه، دار الرازي، بيروت، 1989، ص57.

(50) العيسوي، المصدر السابق، ص226.

(51). برهان محمد نوري، العولمه وتحرير التجارة، بيت الحكمه، بغداد، 1999، 218

(52). د. محمد حميد الجميلي، الهمينه الامريكيه واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسيه، العدد 5، السنه التانيه، 1995، ص39.

(53). محمد حسنين هيكل، العرب على اعتاب القرن الواحد والعشرين، مجله المستقبل العربي، العدد 190، كانون الاول، 1994، ص124-212.

(54). ناصيف حتي، ورقه عمل حول "العرب وثورة التنافضات في المفاهيم القوميه والاقليميه والعالميه، مجله المستقبل العربي، العدد 200، تشرين الاول، 1995، ص11.

(55). News of the Uruguay Round of Multilateral Trade Negotiations, GAT, Geneva, 1994.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(56). تتضمن اهداف منظمه التجارة الدوليه بالاضافه الى اهداف الجات السابعه، والتي تشمل رفع مستوى المعيشه والدخول، وضمان التشغيل الكامل، وتوسيع الانتاج والتجارة والاستغلال الامثل لموارد العالم، وبالاضافه الى ذلك فقد هدفت المنظمه ايضا الى الاتي:

1. استغلال الموارد بالصورة المثلى، والتي يتحقق من خلالها التنميه المستدامه والحفاظ على البيئه بصورة تتواءم مع السياسات الاقتصاديه القطريه.
2. بذل الجهود اللازمه لضمان حصول الدول الناميه، خاصه الدول الاقل نموا، على حقها من النمو في التجارة الخارجيه. ويتمثل الدور الرئيس لمنظمه التجارة الدوليه في تسهيل تطبيق كل الاتفاقيات والمواد القانونيه المتعلقه بجوله اوروجواي، إذ انها تمثل منبرا للمفاوضات، كما انها تدير وتشرف على كل القوانين والاجراءات التي تحكم حل الخلافات بين الاعضاء ومراقبه السياسات التجاريه للدول الاعضاء، وفوق ذلك فإن المنظمه سوف تتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف تحقيق ترابط وتناسق اكبر في السياسه الاقتصاديه الدوليه، وبذلك فإن منظمه التجارة الدوليه تختلف عن الجات في امرين اساسيين:

1. تتمتع المنظمه بالصفه القانونيه لالزام الاعضاء بالاتفاقيه، في حين ان الجات لم تكن لها هذه القدرة.
2. يشمل اهتمام المنظمه قطاعات اكبر واوسع مما كان عليه الحال تحت اشراف الجات، إذ تشمل تلك الاهتمامات الاتفاقيات في التجارة والخدمات. انظر:

- جامعه الدول العربيه، الخرطوم، كانون الاول، 1995، ص289.

(57). د. حميد الجميلي، الهيمنه الامريكيه واقتصاد القرن الحادي والعشرين، شؤون سياسيه، العدد 5، السنه الثانيه، 1995، ص ص33-34.

(58). برهان محمد نوري، افاق التصورات الاقتصاديه الدولي المعاصرة، بيت الحكمه، بغداد، 1999، ص ص219-220.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com